S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيـــــان

السيد المستشار / إدريس محمد علي

أمـــــام

اللجنة السادسة/الدورة (٧٠) للجمعية العامة

تحت البند ٨٥

"سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي"

نيويورك : الأربعاء ١٤ أكتوبر ٢٠١٥م

الرجاء المُراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

يحيط السودان علماً بتقرير الأمين العام الوارد فى الوثيقة A/70/206 والذى أبرز الأنشطة التى اضطلعت بها الأمم المتحدة فى مجال سيادة القانون، بجانب تناوله للتدابير التى اتُخِذت لتعزيز التنسيق فيما يتعلق بأعمال الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع قيد التداول، ويتطلع وفدى الى حوار صريح ومتوازن حول مضامين التقرير بهدف الخروج بخلاصات متفق عليها.

ينضمُ وفدى للبيان الذى أدلى به وفد جمهورية إيران الإسلامية إنابة عن دول حركة عدم الإنحياز والبيان الذى أدلى به وفد جنوب أفريقيا إنابة عن المجموعة الأفريقية.

يولى السودان أهميةً كبرى لموضوع سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى، ويبذل جهوداً مستمرة لمراجعة القوانين الوطنية بهدف تطويرها وضمان اتساقها مع المعايير والإتفاقيات الدولية وتتوافق هذه الجهود مع مبادرات متعددة تنهض بها الجهات ذات الصلة فى مجالات بناء وتعزيز القدرات الوطنية وتمكين الأجهزة المختصة من الوفاء بمسئولياتها ومهامها وفقاُ للدستور والقوانين المنظمة لذلك، باعتبار عملية تحقيق سيادة القانون على المستوى الوطنى مهمة داخلية تنهض بها الدول والحكومات.

يؤكد السودان على أنّ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التى نص عليها تمثل مجتمعة إطاراً جامعاً يؤسس لسيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى، من أجل ضمان علاقات دولية ودية تقوم على الحوار والتفاهم واحترام سيادة الدول وتتجنب استخدام القوة أو التهديد بها أوالتدخل فى الشؤون الداخلية للدول، إنّ التسوية السلمية للنزاعات تمثل الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين وضمان توثيق العلاقات الدولية وتجنب الحروب والنزاعات وهى مرتكزات أساسية لتحقيق سيادة القانون وعملية تطويره ومن المهم الإشارة الى ضرورة ضمان مشاركة كل الدول فى هذه العملية ومن خلال منهج شفاف وواضح يُمكّن من إطلاع كامل للدول الأعضاء على الأنشطة والمبادرات التى تقوم بها الأمانة العامة وبخاصة الفريق المعنى بالتنسيق والموارد فى مجال سيادة القانون و وحدة سيادة القانون والمشاركة فى صياغة و البرامج مع التركيز على سيادة القانون على المستوى الدولي والذى لا يحظى بكثير اهتمام فى أنشطة الأمانة العامة التى تركز على استعراض أنشطة الصناديق والبرامج ودورها فى تعزيز سيادة القانون على المستوى الوطنى، ويدعو وفدى الى أن تركز تقارير الأمانة العامة على الخطط والبرامج اللازمة التى تضمن تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولى وأن يتم عكس الأنشطة المنفذة فى هذا الإطار، وسيقترح وفدي خلال المشاورات غير الرسمية على مشروع القرار طرح هذا الأمر والطلب إلى الأمانة العامة أن يتم تضمين الأنشطة الخاصة بتعزيز سيادة القانون على المستوي الدولي فى تقرير الأمين العام .

السيد الرئيس ،،،

إنّ برنامج بناء القدرات الوطنية فى مجال سيادة القانون وتقديم العون الفنى للدول وتبادل التجارب الناجحة هو المدخل المناسب لهذه العملية، إذ ليس من المنطقى أن نسعى لتعميم نموذج واحد باعتباره مناسباً لكل الدول دون اعتبار لتباين الظروف والمعطيات ويشجع السودان أن تُركّز نشاطات الأمانة العامة والوحدات ذات الصلة بموضوع سيادة القانون على مضاعفة برامج العون الفنى وبناء القدرات للدول بناءًا على طلبها ويدخل فى ذلك دعم برنامج مساعدة نشر وتدريس القانون الدولى الذى يسهم لا سيما فى الدول النامية فى زيادة الوعى بموضوعات القانون الدولى وتمكين العاملين فى هذا المجال من تعزيز معرفتهم والإطلاع على التطورات المتلاحقة فى ميدان القانون الدولى ولا يمكن أن يعلو صوتنا جميعا ونحن نتناول موضوع سيادة القانون بينما يجابه برنامج تدريس ونشر القانون الدولى عقبات مالية كبيرة تؤثر على استمراريته وهو جزء أصيل لا يتجزأ من عملية تحقيق سيادة القانون، مما يستوجب إرادة مشتركة لتوفير الموارد اللازمة لإستمرارية البرنامج وتمويله من الميزانية العادية.

السيد الرئيس ،،،

يدعو وفدى الى دعم محكمة العدل الدولية ،ويعرب وفدى عن تقديره للدور الذى ظلت تقوم به المحكمة إنطلاقاً من مسؤولياتها الواردة فى الميثاق وباعتبارها الجهاز القضائى الرئيس للأمم المتحدة، فى تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولى من خلال الأحكام والفتاوى التى تصدرها، ومساهمتها الأساسية فى تقوية نظام تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ويستغرب وفدى لخلو تقرير الأمين العام عند استعراضه لأنشطة الأمم المتحدة فى مجال سيادة القانون عن استعراض لدور محكمة العدل الدولية والتى جاءت الإشارة اليها فقط وبصورة عجلى فى مرفق التقرير،كما يؤكد وفدى على أهمية آليات التحكيم الدولية والإقليمية المختلفة كوسائل تسهم بفاعلية فى تسوية وفض النزاعات بطرق سلمية وضمان إطار قانونى عادل وشفاف يضمن علاقات دولية متوزانة تراعى فيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الراسخة فى القانون الدولى.

السيد الرئيس ،،،

إذا كانت الأسرة الدولية حريصة على سيادة القانون والإلتزام بها فمن المهم الحديث بوضوح عن ضرورة تجنب التسييس فى ميدان العدالة الدولية واتخاذها منصة لتحقيق أهداف سياسية لا تمت للعدالة الدولية بصلة وهنا تبرز المحكمة الجنائية الدولية كواحدة من آليات تسييس العدالة وقد أوضحت الممارسة بجلاء منهج المحكمة القائم على الإنتقائية وإزدواجية المعايير وهذا أمر خطير يتهدد العدالة الدولية ويبعدها عن سياقها النبيل وأهدافها التى ينبغى أن تتوحد حولها الإرادة الدولية، وقد حوى تقري الأمين العام فى الفقرة ٢٥ منه على إشارات عن المحكمة الجنائية الدولية وأنشطتها وهو ما لا يتسق مع القرار A/69/123 الذى أجازته الجمعية العامة والذى لم يطلب تقريراً عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية وينبه وفدى الأمانة العامة لذلك طالباً التقيد بولاية التقرير وعدم التوسع فيها دونما تفويض من الدول الأعضاء.

السيد الرئيس ،،،

يتطلع وفدى الى تداول مثمر حول هذا الموضوع الحيوى والذى تمثل اللجنة السادسة المنبر المناسب له ويدعو السودان الى التركيز على القضايا محل التوافق وأن يعكس مشروع القرار المتوقع بشفافية نتائج هذه المداولات حتى نسهم جميعنا فى تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى.

وشكراً السيد الرئيس